

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِشَايِخِهِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي شَرَعَ لَنَا دِينًا قَدِيمًا ۝ وَهَدَانَا إِلَيْهِ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا
وَجَعَلَنَا فِي أَهْلِ تَقْوَىٰ وَتَعْلِيمًا ۝ حَمْدٌ مِنْ عَمَّتِهِ نِعْمَتُهُ وَأَفْضَالُهُ وَعَمْرَتُهُ
أَعْظَمُهُ وَنَوَالُهُ ۝ وَلَشَهَادَاتُ لَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ
شَهَادَاتٌ اسْتَفِيدُ بِهَا وَنُورٌ نِعْمَتُهُ وَاسْتَزِيدُ بِهَا وَفُورٌ كَرَمُهُ هُوَ الشَّاهِدُ
أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ الَّذِي جَمَعَ بَيْنَهُمَا شَمَلُ الْحَقِّ بَعْدَ تَفَرُّقِهِ
وَقَرَعَ بِرِسَالَتِهِ حَرْبَ الْبَاطِلِ بِعَدِّ تَفَرُّقِهِ ۝ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَعَلَىٰ آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَاتَّبَعَهُمُ الَّذِينَ سَأَلُوا عَنْ سُنَّتِهِ وَصَوَابِهِ
وَبَعْدُ فَكُنْتُ جَمَعْتُ فِي عُنْوَانِ سَبْكِهَا مَخْتَصِرًا فِي الْفَقْهِ لِبَعْضِ
الْمُبْتَدِئِينَ مِنْ أَصْحَابِي وَسَمَّيْتُهَا بِالْمَخْتَارِ لِلْفَتَاوَى اخْتَرْتُ فِيهِ قَوْلَ
الْأَمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ۝ إِذَا كَانَ نَحْوُ الْأَمَامِ الْأَوَّلِ وَالْأَوَّلِ
فَمَا تَطَلَّعْتُ أَيْدِي الْعُلَمَاءِ وَأَشْتَغَلْتُ بَعْضَ الْفُقَهَاءِ طَلَبُوا مِنِّي أَنْ

وكما انه فسخ عقد فلا يصح من احدهما كالأقالة بخلاف الاجازة
لانها ابقاء حق الآخر فلا يحتاج الى علمه والفسخ اسقاط حقه فلا يحتاج
اليه فان فسخ بغيره فسلم به في المدة تم الفسخ وان لم يعلم حتى
مضت المدة تم العقد قال وخيار الشرط لا يورث لانه مشبه
وترو وذاك لا يتصور فيه الارث لانه لا يقبل الانتقال اما
خيار الغيب فلان المشتري استحق البيع سلكا فينتقل الي
وارثه كذلك واما خيار التعيين فانه يثبت له ابتداء لاختلاف
ملك المورث بملك الغير قال ومن اشترى عمدا على انه خيار
فكان بخلافه فان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاء رده لأن هذا
وصف والاوصاف لا يقابله شيء من الثمن في اخذ جميع الثمن
الا انه فاته وصف مرغوب فيه فسحق بالعقد فبفواته يثبت له
للخيار لانه ما رضى به ونه كوصف السلامة وعلى هذا الشرط لا سائر
للكوف قال وخيار البايع لا يخرج المبيع عن ملكه وخيار المشتري
يخرجه ولا يدخله في ملكه اعلم ان البيع بشرط الخيار لا ينفق في حق
حكه وهو ثبوت الملك بل يتوقف بثبوت حكه على سقوط الخيار
اما ان يكون للبايع او للمشتري او لهما فان كان للبايع فلا يخرج
المبيع عن ملكه لانه انما يخرج بالمرضاة فلا رضاه مع الخيار حتى
نفذ اعناق البايع وليس للمشتري التعرف فيه ولو قبضه المشتري
لم ينفذ في مده للخيار عليه قيمته لانه لم ينفذ البيع ولا انقضى

بالتفصيل
في
الكتاب

بذلك جاز وانزل بأمره فالاصح انه ان لم يكن له بد من ذلك يرفع
الامر الى القاضي حتى يامر بالاستدانة ثم يرجع في الغلة قيم اشترى
من غلة المسجد خانزاداً للمجد يمور ببيعها عند الحاجة لانه من
غلة الوقف وليس يوقف لان صحة الوقف يعتمد الشرايط ولم
يرصد فيه رجل وقف على ما كفى مدرسة كذا من طلبه العلم
فكفها لتعلم لا بيت فيها جاز له ذلك ان كان يورث في بيت
من يورثها وله فيه الا التمكن لانه بعد ما كفا فيها ولو اشتغل
باليد بالخراسة وبالتنهار يقتصر في التعلم فان كان شتغلاً لا يهل
اخر لا يعتد به من طلبه العلم لا يهل له ذلك وان لم يشتغل وهو
يعتد من طلبه العلم هل ولو وقف على ما كفى مدرسة كذا ولم
يقبل من طلبه العلم فهو الاول سواء لان التعارف في ذلك انما
هو طلبه العلم في غيرهم ومن كان يكتب المفقده لنفسه لا يتعلم
فله الوظيفة لانه يتعلم وان كتب لغيره باجورته لا يهل وان خرج
من المصرية ثلثة ايام فصاعداً لا وظيفة لانه لم يبق
ساكناً وان خرج ما دون ذلك الى بعض القرى واقام خمس عشر
يوماً فلا وظيفة له فان اقام من ذلك فان كان لا بد له منه
تطلب القوت ونحوه فله الوظيفة وان خرج للتمتع لا يهل له

فرغ من تحرير هذا النصف الاول من الاختيار يوم الثلاثاء

السادس والعشرون من شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة

وهي سنة ثمان مائة

عشر مائة

بالحمد لله